

في الخبر بالحق القيام الاتفاق والالتفات ويعد في الشرايع الى
قيام الدليل الركن الثاني في الحكم به صوابه ما ليس له الوجود
حسب وهو متعلق الحكم شرعي وسبب الحكم شرعي آخر كما ذكرنا
وما ليس له الوجود حسب وهو متعلق الحكم شرعي لكنه ليس له
سبب له كالاكراه وهو متعلق الحكم شرعي وسبب
الحكم سبب الحكم شرعي آخر كما يقع وما له وجود شرعي وهو متعلق
الحكم شرعي وليس سببا للحكم شرعي آخر كما اصلوه ثم الحكم به
اما حقوق الله فالعقود العبادية او ما يجمع فيه التقاضي
وحق الله غالب كحق التقديف او حق العباد غالب كالقصاص
واما حقوق الله فثمانية عبارات خالصة كما بان وفروعها ولها
اصول وفروع وثلاثة عبارات فيها مؤنة كصدقة الفطر ومؤنة
فيها عبارة كالعشر ومؤنة فيها عقوبة كالخراج وحقوق
والشرائين العبادية والعقوبات كالقنارات والعبادة غالبية في
الكفارة غير الفطر وحق قائم بنفسه كخمس الغنائم والمعونات
وعقوبات كدية كالحد وولاء يجوز عفوها وعقوبة قاصرة كحرمان

الارث

الارث بالفضل الركن الرابع في الحكم عليه وهو الكف والارث
للكيف من الاعيانة وهي لا تثبت الا بالعقد واعتبر فيه معنى
البايع وقد عرفت ان النحر عندنا في العقد هو المتوسط ثم
الاعيانة نوعان الاول الاعيانة وجوب وهي بناء على قيام الذمة
فان لم ذمة قبل الولاية ومن وجه يجعل المال لاعايبه وبعد الولاية
يصلح لهما ولكن الوجوب غير مقصود بنفسه بل حكم وهو الاداء عن
اختيار بجزان لا تثبت في حقه لعدم حكم الوجوب وعرضه فكل ما يمكن
ادائه يجب عليه وما لا فلا كما لا تثبت لعدم الحكم بجميع الخصال
من حقوق العباد وعرضا وعوضا يجب عليه وكل ما كان مصلحة
المؤمن كنفقة القريب والاعراض كنفقة الزوجة لا ما يشبه
الاجزية فلا يتصل بالدية وما كان عقوبة والاجزية لا يجب ومن حقوق
الله تعالى ما صح ادائه عشره يجب عليه كالعشر والخراج وما لا يصلح
فلا كالعبادات الخالصة والعقوبات وما كان عبادة فيها
مؤنة لا يلزم عليه عند محمد وعندهما الثاني اعيانة ادا وهي قاصرة
باعتبارها صحة الاداء وكما عاينته بعتي عليها وجوب الاداء وكذا

Copyright © King Saud University